Distr.
GENERAL

S/RES/1170 (1998)
28 May 1998



مجلس الأمن

القرار ١١٧٠ (١٩٩٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٨٨٦،
في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٨

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى البيان الذي أدلى به رئيسه في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (S/PRST/1997/46)،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ المقدم إلى الجمعية العامة (A/52/871) **وإلى مجلس الأمن** (S/1998/318) **وفقا للبيان المذكور أعلاه،**

وإذ يؤيد كل التأييد ما تضطلع به الأمم المتحدة من أعمال في أفريقيا من خلال أنشطتها الدبلوماسية وأنشطة حفظ السلام والأنشطة الإنسانية وأنشطة التنمية الاقتصادية وغير ذلك من الأنشطة،

وإذ يؤكد من جديد مبادئ الاستقلال السياسي لجميع الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يؤكد من جديد أيضا التزام جميع الدول الأعضاء بتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية، وإذ يؤكد مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يشير إلى أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالترتيبات الإقليمية،

وإذ يضع في اعتباره إعلان القاهرة لعام ١٩٩٣ (A/48/322، **المرفق الثاني)، الذي نص على أن آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها يتمثل هدفها الأساسي في توقع النزاعات ومنع حدوثها،**

وإذ يسلّم بأن اعتماد معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (A/50/426)**، التي تعلن أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، يمثل إسهاما مهما في تعزيز السلم والأمن الإقليميين، وفي الجهود العالمية الرامية إلى عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي،**

وإذ يساوره شديد القلق لأن استمرار النزاعات المسلحة في القارة يهدد السلم الإقليمي، ويؤدي إلى تشريد ومعاناة وفقر أعداد هائلة من البشر، ويديم عدم الاستقرار، ويحول الموارد الشحيحة عن التنمية الطويلة الأجل،

وإذ يسلّم بأهمية التزام الأمم المتحدة من خلال مكتبها لتنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية بمساعدة جهود الدول الأفريقية على معالجة الأزمات الإنسانية وأزمات اللاجئين وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي،

وإذ يؤكد على الارتباط الوثيق بين السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة،

وإذ يلاحظ أن الدول الأفريقية قد اتخذت خطوات واسعة نحو التحول الديمقراطي، والإصلاح الاقتصادي، واحترام وحماية حقوق الإنسان، وإذ يؤكد أهمية تحقيق الاستقرار السياسي، والسلم والتنمية المستدامة،

وإذ يؤكد على أهمية تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون والتنمية المستدامة كعوامل أساسية في منع نشوب النزاعات في أفريقيا،

وإذ يعرب عن القلق لأن استخدام المرتزقة ووجود الميليشيات المسلحة ما زالا يسهمان في عدم الاستقرار في أفريقيا،

وإذ يشدد على أن نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة، وبخاصة الأسلحة الصغيرة، تنجم عنه آثار تزعزع الاستقرار، وإذ يحث الحكومات المعنية على مكافحة الاتجار بهذه الأسلحة،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ والتوصيات الشاملة الواردة فيه، ويثني على الأمين العام لما يقوم به من جهود للتصدي لأسباب النزاع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، ولما يتخذه من خطوات لدعم الدور الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق هذه الأهداف؛

٢ - يؤكد على أن التحديات القائمة في أفريقيا تتطلب استجابة شاملة، ويعرب، في هذا الصدد، عن الأمل في أن تقوم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة الأخرى، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات المعنية، فضلا عن الدول الأعضاء بالنظر في التقرير والتوصيات الواردة فيه، واتخاذ ما تراه مناسبا من الإجراءات، كل منها في مجال اختصاصها؛

٣ - يلاحظ الدور الهام الذي يضطلع به الأمين العام في تنسيق الأعمال التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره، ويطلب إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم بصفة منتظمة، بالجهود التي تضطلع بها الوكالات والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد؛

٤ - يقرر إنشاء فريق عامل مخصص، يتألف من جميع أعضاء المجلس، لفترة ستة أشهر، من أجل استعراض جميع التوصيات الواردة في التقرير المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وإعداد إطار، في هذا السياق، من أجل تنفيذ التوصيات على النحو المناسب، وتقديم مقترحات محددة من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة ينظر فيها المجلس بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٨؛

٥ - يعرب عن اعتزامه أن يجتمع على المستوى الوزاري مرة كل سنتين، ابتداء من أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وفيما بعد ذلك، كلما اقتضى الأمر، بغية تقييم التقدم المحرز في تعزيز السلم والأمن في أفريقيا؛

٦ - يؤكد على أهمية إجراء المشاورات والتعاون على النحو المناسب بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية على سبيل المتابعة للتقرير؛

٧ - يرحب بالمساهمات العامة التي تقدمها منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وحلها في أفريقيا، بما في ذلك آليتها لمنع النزاعات وإدارتها وحلها، وكذلك مساهمات الترتيبات دون الإقليمية؛

٨ - يرحب أيضا بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة تعزيزا لقدرة الدول الأفريقية على المساهمة في عمليات حفظ السلام وفقا لميثاق الأمم المتحدة؛

٩ - يدعو الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية إلى تقديم المساعدة إلى آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها لتعزيز قدرتها على توقع النزاعات ومنع حدوثها؛

١٠ - يشجع الأمين العام على مواصلة اتخاذ تدابير محددة تستهدف تعزيز قدرة منظمة الوحدة الأفريقية على توقع النزاعات ومنع حدوثها في أفريقيا، على أساس اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية المبرم في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥[(١)]؛

١١ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

— — — — —

(١) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، العدد ٥٤٨، الصفحة ٣١٦ من النص الانكليزي.